الاستثمار في التنمية البشرية كـتوجه جديد للاندماج في اقتصاد المعرفة

- حالة الجزائر-

Investing in human development as a new direction for integration into the knowledge economy

The case of Algeria -

د. يعقوب محمد
جامعة معسكر / الجزائر
Mohayagoub2000@gmail.com

د. بغداد باي غالي
جامعة معسكر / الجزائر
Ghali_bey2010@yahoo.fr

ملخص:

الجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة إلى مواكبة التطورات الحديثة والاندماج في الاقتصاد الجديد" اقتصاد المعرفة " هذا الأخير الذي يقوم على عنصر المعرفة بشكل أساسي ولتحقيق هذا قامت بعدة خطوات من أجل تنمية هذا النوع من الاقتصاد إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بالتنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، التنمية البشرية.

Abstract :

Algeria, like all other countries, is striving to keep abreast of modern developments and integration into the new economy, the knowledge economy, which is based mainly on the knowledge element. To achieve this, it has taken several steps towards the development of this type of economy, but it has not reached the required level, Human development.

Key Words : Knowledge, knowledge economy, human development.

تمهيد:

لقد اختلف مفهوم الثروة ومفهوم التقدم واختلفت مفاهيم الرفاهية وأصبحت جميعها تدور حول محور واحد هو المعرفة وكذلك حول المعلومات والبيانات، حيث أصبحت تمثل العامل الرئيسي للتمييز بين التقدم والتخلف، كما أن امتلاك وحيازة المعرفة أصبح يعد ثروة جديدة خاصة في الوقت الراهن في ظل بروز اقتصاد جديد تطور خاصة في الدول المتقدمة أطلق عليه بالاقتصاد الجديد، والذي يعني في مجمله الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية وفي توسعها ونموها؛ أي أنه اقتصاد مبني أساسا على عنصر المعرفة، هذه الأخيرة التي تعني الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

حيث سنحاول في هذه الورقة البحثية الاجابة عن الاشكالية التالية:كيف تساهم التنمية البشرية في تنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر؟ وهذا من خلال التركيز على ثلاث محاور أساسية: 1 ماهية اقتصاد المعرفة، 2 اقتصاد المعرفة في الجزائر، 3 دور التنمية البشرية في تنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر.

أولا: ماهية اقتصاد المعرفة

ظهر نوع جديد من الاقتصاد يطلق عليه باقتصاد المعرفة تطور خاصة في الدول المتقدمة ويقصد به الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية وفي توسعها ونموها أي انه اقتصاد مبني أساسا على عنصر المعرفة التي هي الأصل الجديد وأحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة، ففي الاقتصاد التقليدي الذي قام على افتراضات أن عوامل مثل (الأرض، رأس المال والعمل) هي عوامل الإنتاج الأساسية التي تنشئ الثروة لكن في هذا النوع الجديد(اقتصاد المعرفة) فان المعرفة وبأولوية خاصة على عوامل الإنتاج الأخرى هي عامل الإنتاج الأكثر أهمية والأكثر قيمة، وهي النوع الجديد من الرأسمال القائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل.

1- المعرفة: قبل التطرق إلى المعرفة لابد من توضيح والتمييز بين المصطلحات التالية:[1]

- ✓ **البيانات:** المادة الخام والتي يتم التوصل إليها و جمعها استنادا على ما يحصل من أحداث ووقائع.
- ✓ **المعلومات:** ما يتم التوصل إليه من معطيات من خلال تحليل البيانات و معالجتها يدويا أو آليا أو بهما معا.
- ✓ **المعرفة:** المنتوج النهائي لعمليات(معالجة البيانات، تحويلها إلى معلومات، ثم نشرها بين الناس) وهذا بواسطة:(التعليم ، التدريب والممارسة) لتصبح في نهاية المطاف معرفة.

1-1- مصادر المعرفة وخصائصها: تتمثل مصادر المعرفة في المصادر الداخلية المتمثلة في المعرفة الضمنية وكذلك المصادر الخارجية، أما فيما يخص خصائص المعرفة فهي على النحو التالي: (الذاتية، قابلية المعرفة للانتقال، الطبيعة المضمرة أو المخفية التعزيز الذاتي الزوالية، اللحظية).

1-2-أنواع المعرفة: يمكن توضيح أنواع المعرفة من خلال الشكل الموالي:[2]

الشكل رقم(1) :يوضح أنواع المعرفة

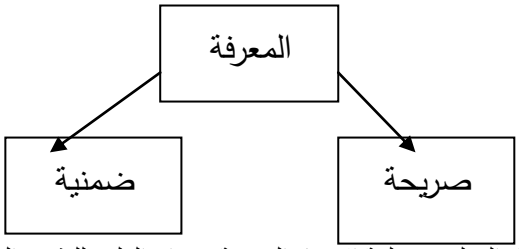

المصدر: جمال سالمي: " الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة "، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص79.(بتصرف)

يبين الشكل رقم 1 مختلف أنواع المعرفة والمقسمة إلى جزءين أساسين حسب ما جاء به نوناكا NONAKA يتمثل الجزء الأول في المعرفة الضمنية والتي تتعلق خاصة بالقيم والاتجاهات والادراكات وتتكون من الخبرات والتجارب الذاتية ويصعب الحصول عليها واستخدامها والمشاركة فيها، في حين تتمثل الثانية في المعرفة الصريحة أو الظاهرة والتي يسهل التصريح عنها بالكلمات والرموز ويخل التعامل بها والمشاركة فيها.

2- اقتصاد المعرفة: يعتبر اقتصاد المعرفة ظاهرة جديدة بدأت دراسة مناقشته في الآونة الأخيرة، و لقد أعطيت عدة تعاريف كل على حسب رأيه ومن بينها نذكر:

يعتبر اقتصاد المعرفة ظاهرة جديدة بدأت دراسة مناقشته في الآونة الأخيرة، و لقد أعطيت عدة تعاريف كل على حسب رأيه ومن بينها نذكر أنه تلك الاقتصاديات المبنية أساسا و مباشرة على إنتاج و توزيع استخدام المعرفة و المعلومات، ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن هذا النوع من الاقتصاد يهدف إلى خلق، إنتاج تحويل و استخدام المعارف و تسخيرها بصورة مثلى قصد خلق الثروة وهذا بدرجة أولى.

وبالتالي فظهور هذا الاقتصاد نتج من خلال النظرة الكثيفة للاقتصاديين إلى عنصر المعرفة حيث في القديم كانت النظريات الاقتصادية ترتكز أساسا إلى عاملين اثنين من عوامل الإنتاج هما العمل و رأس المال، لكن في التفكير الحديث أصبح ينظر إلى المعرفة على أنها عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه على مختلف المستويات سواء بالنسبة إلى الدولة أو بالنسبة للمؤسسات.

وهنا سوف نستعرض بعض المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة و هي على النحو التالي:[3]

الشكل رقم 02: يوضح المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة

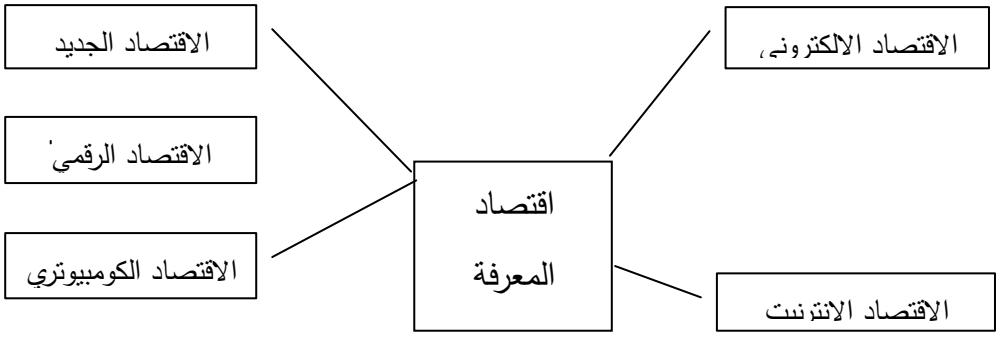

المصدر: جمال سالمي،الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة- دار العلوم النشر للتوزيع 2010، ص.87

2-1- عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة: تتمثل عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة في:

- **مجتمع المعرفة:** وهو المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من اجل التحكم في أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وهو السلعة الرئيسية والمصدر الأساسي لخلق القيمة المضافة وبالتالي يسعى الأفراد الاقتصاديون إلى اكتساب المعرفة وتوظيفها في جل النشاطات الاقتصادية.[4]
- **التعليم:** التعليم من المقومات والعوامل الأساسية في الاقتصاد حيث تناوله الاقتصاديون من قبل مثل ادم سميث في كتابه " ثروة الأمم 1776 "[5]
- **البحث والتطوير:** هو الأخر من العوامل الأساسية ويقصد به تلك الدراسات والبحوث والمشاريع الواضحة والتي تعود نتائجها على مختلف النشاطات الاقتصادية.[6]

2-2- مؤشرات اقتصاد المعرفة: قام معهدWBI البنك الدولي بتحديد قاعدة بيانات تغطي أكثر من 100 بلد و 69 متغير للفترة 1995 2000 و2012 لتقييم وضعية البلدان في إطار اقتصاد المعرفة[7]، حيث يقوم معهد البنك الدولي بترتيب الدول بناء على مؤشرات صناعة المعرفة، والتي يتم حسابها بناء على متوسط أداء الدول على جميع مقومات اقتصاد المعرفة السابقة الذكر.

ونركز في هذا الجزء على بعض المؤشرات وليس كلها وبالخصوص المؤشرات التي برز فيها التطور الواضح والواسع في مضامين ومعطيات اقتصاد المعرفة والتي توضح وضوحا كافيا لاقتصاد المعرفة وواقعه، كما أنه لا يمكننا حصرها وهذا راجع لان الاقتصاد الظاهر لا يزال يعرف جدلا واسعا ما بين الباحثين.

2-2-1: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير: يتم حساب هذا المؤشر من إجمالي الناتج أوالد خل الوطني الخام GNP حيث أصبح الإنفاق على برامج البحث والتطوير أمرا إلزاميا على الدول التي تريد جني إيرادات مادية نظرا لما يوفره هذا الأخير من عوائد مرتفعة في حال تم استخدام نتائجه استخداما أمثل وهذا نظرا للثورة المعرفية التي عمت العالم.[8]

2-2-2-: الابتكار والإبداع: الابتكار هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة أو عملية إنتاجية أو خدماتية للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي.[9]

ثانيا: الجزائر في إطار اقتصاد المعرفة

إن التجربة التي خاضتها الجزائر في مجال تحويل وامتلاك التكنولوجيا والمعرفة لم تحقق النهضة التكنولوجية المنتظرة، حيث أن الاستثمارات التي وجهت للموارد الأساسية من أجل تشييد بنية تحتية أساسية لم تولد معرفة جزائرية وهذا في وقت يرتكز فيه الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل أساسي، حيث سنتناول في هذا المبحث وضعية الجزائر في إطار اقتصاد المعرفة وهذا من خلا عرض المؤشرات الدالة على تلك الوضعية التي توضح لنا أهم المسائل التي ينبغي على الجزائر مواجهتها.

1- مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر: سيتبين لنا في هذا الجزء أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام الجزائري بصفة عامة واقتصاد المعرفة بصفة خاصة يظهر علامات التأخر،وهذا سواء في الجاهزية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو حتى من ناحية مختلف مؤشرات اقتصاد المعرفة، حيث سنتناول في هذا الجزء بشكل دقيق مكانة الجزائر في إطار اقتصاد المعرفة من خلال المؤشرات الأساسية والمتمثلة في:(التربية، الابداع تكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى نظام الحوافز)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): يوضح تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات اقتصاد المعرفة خلال الفترة 1995- 2012.

السنوات / المؤشرات	1995	2000	2012
مؤشر اقتصاد المعرفة KEI	03.50	02.85	03.79
مؤشرات المعرفة KI	4.050	3.440	4.280
مؤشرات الحوافز الاقتصاديةEIRI	1.850	1.090	2.330
مؤشرات الإبداع Inn	3.41	3.25	3.54
مؤشرات التربية EI	3.88	3.96	5.97
مؤشرات TIC	4.870	3.110	4.040

المصدر: موقع البنك الدولي في 09.10.2015 التوقيت: 15سا و49د.

بناءا على المعطيات المقدمة في الجدول رقم 01 نجد أن الجزائر تحتل مكانة جد متدنية بالنسبة لمؤشرات اقتصاد المعرفة مقارنة ببعض دول العالم فنجد أن جل المؤشرات محصورة في مجال(1- 4) من 10، ما عدا مؤشر التربية الذي بلغ 5.97عام 2012، وبالنسبة لمؤشرات التربية نجد أنها متوسطة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الانجازات المتعلقة بقطاع التربية تبقى غير كافية، حتى بالنسبة لمؤشرات الابداع التي تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى المتوسط وهذا بالنسبة لكل السنوات، ونفس الشيء بالنسبة للمؤشرات الأخرى وهذه الوضعية ترجع أساسا إلى عدة أسباب منها:

- ✓ عدم اهتمام عدد كبير من المؤسسات العمومية بعملية البحث.

- ✓ ضعف سوق الأسهم.
- ✓ ضعف تنويع الصادرات.

والشكل الموالي يوضح هذا التطور:

شكل رقم (3) : يوضح تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات اقتصاد المعرفة خلال الفترة 1995-2012.

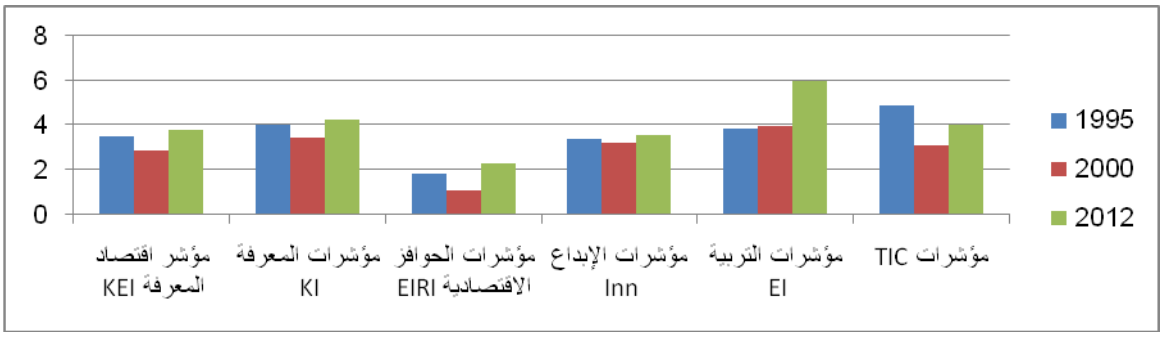

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

اعتمادا على الشكل البياني رقم (3 وبدراسة مفصلة لتطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر التي تسمح لنا بملاحظة زيادة كبيرة خلال العشرية الأخيرة،حيث سجلت تطورات على مستوى كافة المؤشرات. زاد مؤشر الحوافز الاقتصادية بنسبة 94.125% ، مؤشر الابداع بنسبة 103.81%، مؤشر التربية بنسبة 153.86%وهي أكبر النسب المسجلة، في حين تراجع مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بنسبة 18% وهذا بالنسبة لسنة 1995.

2 ـ مكانة الجزائر عالميا: الجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر عالميا في اقتصاد المعرفة:

جدول رقم 2: يوضح ترتيب الجزائر عالميا في اقتصاد المعرفة للفترة 1995- 2000- 2012.

السنوات	الرتبة العالمية
1995	108
2000	110
2012	96

المصدر: موقع البنك الدولي في 09.10.2015 التوقيت: 15سا و49د.

استنادا إلى معطيات الجدول رقم 2 والذي يوضح تطور ترتيب الجزائر عالميا في اقتصاد المعرفة، نجد أن مؤشرات اقتصاد المعرفة الذي بلغ 3.50 في عام 1995 وضع الجزائر في المرتبة 108 عالميا في الترتيب

العالمي المعد من قبل معهد البك الدولي.تراجعت الجزائر في الترتيب بدرجتين لتحتل المرتبة 110 عام 2000 وهذا راجع أيضا في التراجع الذي لمسته في مؤشر اقتصاد المعرفة لنفس السنة والذي كان 2.85، فنلاحظ تأخر في هذا المؤشر بنسبة تقدر بـ 18%، لكن سرعان ما تتدارك الأمور في سنة 2012 بتحقق تقدما ملحوظا بـ 14 مرتبة لتحتل المرتبة 96 عالميا، والذي نمس أيضا من خلاله أيضا تطورا في مؤشرا اقتصاد المعرفة م خلال زيادة اقدر ب 132% استنادا لسنة 2000.

وبناءا على ما سبق التطرق إليه، نستنتج أن الجزائر تعاني تخلفا في إطار اقتصاد المعرفة وهي بعيدة كل البعد عن النطاق التنافسي والنتائج المحصلة في مؤشرات اقتصاد المعرفة ضعيفة وهذا ما يفسر الحالة الحرجة للجزائر.

ثالثا: التنمية البشرية كعامل لتنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر

في عصر اقتصاد المعرفة تغيرت المعطيات والمتغيرات حيث أصبحت التنمية البشرية تؤثر بشكل مباشر في الاندماج في اقتصاد المعرفة وهذا من خلال الاستثمار في عدة عوامل على سبيل منها(التعليم، البحث والتطوير) اللذان يعدان العاملين الاساسين لاقتصاد المعرفة وهذا بدءا من المرحلة الأولى المتمثلة في ما قبل الدخول الابتدائي إلى المرحلة الأخيرة المتمثلة في التكوين الجامعي الذي هو أساس الإبداع والابتكار، كما ان اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة من خلال التنمية البشرية يتم بترقية نظام التعليم والبحث وتنمية الجانب الصحي

1- ترقية البحث والتطوير: يعتبر البحث العلمي في جوهره أفضل أداة لتراكم و نقل المعرفة و المعرفة العملية، فهو يتألف من مجموعة من الأنشطة الفكرية والتجريبية ومن الجهود المنصبة على إجراء التحقيقات المنهجية المدعمة بموارد علمية وتكنولوجية والتي تحققها وتنجزها مجموعة بحثية معينة لفائدة المؤسسة أو الدولة، حيث يعد البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجزائر من الأولويات الوطنية التي تستوجب تلبية متطلبات المجتمع والاقتصاد كما وتتنوع مصادر تمويل البحث والتطوير في الجزائر مابين القطاع الحكومي والقطاع الخاص [10] إلا أن ما يطغى على نوعية تمويله هو التمويل الحكومي بنسبة 98%.أما القطاع الخاص لا يشكل سوى 02%،ونجد أن البحث في الجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهذا ما يظهر من خلال ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 3: يوضح تطور ميزانية التعليم العالي للفترة 2005- 2014

السنة	ميزانية التعليم العالي(د.ج)	ميزانية الدولة(د.ج)	حصة ميزانية التعليم العالي(%)
2005–2004	78.381.380.000	1.200.000.000.000	%6.53
2006–2005	85.319.925.000	1.283.446.977.000	%6.64
2007–2006	95.689.309.000	1.574.943.361.000	%6.07

2008–2007	118.306.406.000	2.017.969.196.000	%5.86
2009–2008	154.632.798.000	2.593.741.485.000	%5.96
2010–2009	173.483.802.000	2.837.999.823.000	%6.11
2011–2010	212.830.565.000	3.434.306.634.000	% 6.19
2012–2011	4.608.250.475.000	277.173.918.000	%6.014
2013–2012	4.335.614.484.000	264.582.513.000	% 6.10
2014–2013	4.714.452.366.000	270.742.002.000	% 5.74

المصدر: كياري فاطمة الزهراء: " تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد2014/04، ص 115.

نلاحظ بأن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، عرفت تطورات متذبذبة إلا أنها متقاربة المستويات، فبعد أن كانت في الموسم2005/2004 تقدر بـ 6.53% من الميزانية العامة، انخفضت إلى 5.86 % سنة 2008/2007 لتعاود الارتفاع إلى 5.96%، 6.11% 6.19%، 6.10%، للسنوات 2009، 2010، 2011،2012 على التوالي، إلى أن سجلت انخفاضا طفيفا يقدر بـ 5.74 %سنة 2013، وهذا ما يوضح جهود الدولة المبذولة في تأمين الموارد المالية اللازمة وبالمستويات المحدودة لدعم التطور في قطاع البحث والتطوير من خلال رصدها مخصصات معتبرة من الميزانية العامة للدولة، ولكن هذا لا يعتبر كافيا بالنظر إلى محدودية الموارد المالية وندرتها في ظل التحديات التي نواجهها خاصة مع زيادة النمو الديمغرافي، والعمل على اندماجها في اقتصاد المعرفة، ولهذا لابد على الدولة ضرورة إعادة النظر في نسب تمويل هذا القطاع أو إيجاد بدائل أخرى تساهم في زيادة و تنويع مصادره من أجل إنجاح الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية.

ولأجل ذلك نقترح بعض الاجراءات التي يمكن لها أن تساهم في ذلك مثل:[11]

- ✓ تشجيع مؤسسات حقل العمل والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع الأخرى لإنشاء صناديق تمول دراسة الطلب.
- ✓ تشجيع مؤسسات حقل العمل للتعاون مع الجامعات لإنشاء مراكز بحثية نوعية متخصصة وتوفير مستلزماتها.
- ✓ قيام مؤسسات العمل بالاستفادة من الخدمات العلمية والاستشارية التي تقدمها الجامعات (المكاتب الاستشارية).
- ✓ يمكن أن تساهم المؤسسات والمنظمات غير الحكومية بتوفير احتياجات الجامعة، وهذه المؤسسات هي: المجالس البلدية، مجالس الحكم المحلي، الجمعيات والنقابات المهنية، حيث يمكن إجمال مساهماتها بالآتي:

- ✓ تقديم الدعم المادي من خلال الهبات و التبرعات النقدية اضافة إلى تقديم أراضي مجانية أو بسعر رمزي.
- ✓ المساهمة مع الجامعات في إدارة مشروعاتها الريادية وتقويم نتاج عملها.

2-تحسين الإطار المؤسساتي للبحث: إن تحسين مؤسسات البحث والتطوير هو العمل المباشر للسلطات العامة(القطاع الحكومي) وعدم تأدية الهيئات القطاعية على سبيل منها(المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، اللجان المشتركة واللجان القطاعية إضافة إلى المجالس العلمية لهيئات البحث) لوظيفتها يجعل نظام البحث في الجزائر مسدودا، وفي الواقع إن عدم عمل هذه الهيئات العلمية في كتل هو بدوره يجعل الدولة تقوم بتدابير أخرى من أجل تنشيط نظام البحث الجزائري حيث يجب اتخاذ خطوات من قبل الدولة عن طريق الهيئات المتخصصة لتثمين نتائج البحث العلمي خصوصا:

- ➢ إنشاء هيئات ومراكز تثمين ودراسات تكنو اقتصادية في ظل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- ➢ إنشاء مراكز وطنية لتثمين نتائج البحث.
- ➢ إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة.

إن نجاح قطاع الأعمال والمؤسسات في الاقتصاد الحديث في وقت أكثر من مضى يعتمد على إنتاج واستخدام المعرفة،إن الأهداف الأولية للمجتمعات هي تعزيز التعليم وتطوير البحث.**12**

إن تنمية اقتصاد المعرفة يؤدي إلى إعطاء مكانة مركزية فيرأس المال البشري وخاصة في مجال التعليم في جميع مراحله، حيث نجد أن جميع الدول المتقدمة وبعض من الدول الآسيوية قامت بإعطاء أهمية بالغة لدور التكوين الأولي على المستوى الجامعي، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على جعل أكثر من 35% من الفئة العمرية 34- 64 سنة يتحصلون على شهادات عليا.

وللاندماج في اقتصاد المعرفة لا بد من توفر بعض المهارات الضرورية: معرفة كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي يتطلب الاعتماد على قدرة النظام التعليمي على توفير المعرفة الأساسية، إضافة إلى اكتساب القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة.

3- تنمية الجانب الصحي: تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية وكذلك تنمية اقتصاد المعرفة، فتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة تعد أمرا هاما بالنسبة لزيادة الإنتاجية للأفراد وكذلك زيادة المعرفة التي تعد عامل أساسي في اقتصاد المعرفة،ولأن الصحة هي سلعة شبه سوقية يفشل السوق في توفيرها لكل أفراد المجتمع، فلا بد من قيام الدولة بالإشراف والتخطيط والرقابة الصحية،[13]خاصة في ظل تزايد النمو الديمغرافي الذي يعبر عنه كنسبة مئوية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 4: يوضح تطور النمو السكاني في الجزائر للفترة 2000- 2014

السنوات	الكثافة السكانية	عدد المؤسسات الاستشفائية
2000	31.719.449	-------

2001	32.150.198	-------
2002	32.572.977	-------
2003	33.003.442	720
2004	33.461.345	705
2005	33.960.903	-------
2006	34.507.214	752
2007	35.097.043	-------
2008	35.725.377	-------
2009	36.383.302	-------
2010	37.062.820	-------
2011	37.762.962	-------
2012	38.481.705	-------
2013	39.208.194	-------
2014	39.928.947	-------

المصدر: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 11.09.2015 التوقيت 17ساو 29د.

يوضح الجدول رقم 4 تطور النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014 وكذلك عدد المؤسسات الاستشفائية الذي بلغ 752 مؤسسة سنة2006، وهو ما يعكس معدلات التغطية المنخفضة في الجزائر مقارنة بالمعدلات العالمية رغم الارتفاع المحسوس الذي شهدته مع مرور السنوات فنجد أن معدل التغطية الطبية بلغ: 01 طبيب خاص لكل 1062 فرد ،1 طبيب أخصائي لكل 3934 فرد،1طبيب عام لكل 1455 فرد، 01 صيدلي لكل 11747 فرد، 01 جراح أسنان لكل 3447 فرد وهذا بالنسبة لسنة 1990 لتتحسن هذه المعدلات في السنوات الموالية وبالتحديد سنة 1995نجد أن معدل التغطية الطبية بلغ 01 طبيب خاص لكل 1027 فرد، 1 طبيب أخصائي لكل 3429 فرد،1طبيب عام لكل 2068 فرد هذا المعدل ارتفع نوعا ما، 01 صيدلي لكل 7401 فرد،01 جراح أسنان لكل 3604 فرد هذا الأخير ارتفع نوعا ما مقارنة بسنة 1990، لتحقق الجزائر بعد ذلك وبالتحديد سنة 2009 معدلات نوعا ما لا باس بها مقارنة بالسنوات السابقة الذكر فنجد أن معدل التغطية الطبية بلغ 01 طبيب خاص لكل 833 فرد، 01 صيدلي لكل 500 شخص، و01 جراح أسنان لكل 3333 فرد ولكن تبقى هذه المعدلات بعيدة كل البعد عن المعدلات الدولية بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر.[14]

إن تنمية الجانب الصحي من خلال تنويع الهياكل الصحية وزيادة التكفل الصحي لمختلف الفئات العمرية عن طريق التوظيف المتوازن للأطباء بمختلف تخصصاتهم وفي مختلف مناطق الوطن، وتدعيم التأطير سيعزز مكانة الجزائر في الجانب الصحي من جهة، وسيعمل على تعزيز قدرات الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة، وهو يعتمد على نوعية الاستراتيجيات المتبعة من قبل السلطات المعنية وسياساتها، حيث يجب خلق آليات كفيلة تساهم في تحسبين الظروف الصحية للجزائريين والعمل على فحص هذه الآليات وتنظيمها،إضافة إلى وضع تشريعات وقوانين تخول إلى الجهات المسئولة عن رقابة السلطة في فحص وتنظيم هذه الآليات، وتحقيق متطلبات المواطنين، حيث نجد أن أدنى الظروف غير متاحة بالنظر إلى الإمكانيات المادية المتوفرة في الجزائر، وهذا خاصة في ظل الزيادة المستمرة التي تشهدها الجزائر في العنصر البشري وهو ما يبنيه هذا الجدول حيث نلاحظ أن عدد السكان بلغ 31.719.449 سنة 2000 ليرتفع ويصل إلى قرابة 40 مليون نسمة سنة 2014. وهنا سنقدم بعض الإحصائيات المتعلقة بجانب الإنفاق في المجال الصحي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 5: يوضح الإنفاق في المجال الصحي للفترة 2000- 2013

	الإنفاق على الصحة للفرد الواحد بالدولار	نسبة الإنفاق على الصحة منPIB	الأمل في الحياة (بالسنوات)
2000	60	3.5	69
2001	65	3.8	69
2002	65	3.7	69
2003	74	3.6	69
2004	90	3.5	70
2005	98	3.2	70
2006	114	3.4	70
2007	147	3.8	70
2008	201	4.2	70
2009	195	5.2	70
2010	210	4.8	70
2011	271	5.1	71
2012	319	6.0	71

2013	314	6.6	71

المصدر: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 11.07.2015 التوقيت 10ساو 13د.

من خلال الجدول المرفوق أعلاه، يتبين أن الإنفاق المخصص للمجال الصحي بعيد نوعا ما عن المستويات المطلوبة فمثلا في سنة 2000 كان الإنفاق المخصص للصحة لا يتعدى 60 دولار للفرد الواحد، لكن في ألمانيا بلغ 4668 دولار، في السعودية بلغ 668 دولار، استراليا 5197 دولار، النمسا 5033 دولار، وكذلك في سنة 2013 نجد أن الإنفاق في الجزائر بلغ 314 دولار بالنسبة للفرد الواحد في المجال الصحي بينما كان في ألمانيا 5006 دولار، العربية السعودية 808 دولار، استراليا 6110 دولار، النمسا 5427 دولار.

وبالتالي الإنفاق على المجال الصحي سيعمل حتما على تحسين في المستوى الصحي والعمل على زيادة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والاندماج في اقتصاد المعرفة بصفة خاصة في ظل المميزات التي تتمتع بها الجزائر؛ على سبيل منها الأمل في الحياة الذي يعد متوسطه في حدود70 سنة وهذا ما كان موضحا في الجدول السابق الذكر.

خلاصة:

التركيز على المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة يؤدي حتما إلى تنمية اقتصادية في شتى المجالات فالاستثمار في التعليم ينمي الاستثمار البشري والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أن البحث والتطوير ينتج عنه الابتكار الذي يؤدي أيضا إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، كما أن اقتصاد المعرفة يؤثر من خلال المعارف التي يوفرها على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى والتركيز على عنصر المعرفة والرأسمال البشري سيؤدي بصورة تلقائية إلى تنمية اقتصادية.

المراجع والإحالات:

1- بغداد باي غالي: " مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة "، مذكرة ماجتير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 – ص02.
2- جمال سالمي: " الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة "، دار النشر والتوزيع 2010 – ص79.
3 – جمال سالمي: " نفس المرجع " - ص80.
4- بوزيان عثمان: " اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات "، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ورقلة 2004- ص241.
5 - محمود عباس عابدين :" علم اقتصاديات التعليم الحديث"، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2000- ص37.
6- بغداد باي غالي : " دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس 2017- ص30.
7- http:/ /info .world banque.org /etools/kam2015/html/methodology.
8- قويدر بوطالب: " الاندماج في اقتصاد المعرفة" ، ملتقى دولي حول التنمية البشرية ورقلة 2004- ص255.
9- كمال رزيق: " اطار الابتكار "، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس 2005- ص119.
10- كياري فاطمة الزهراء :" تمويل التعليم العالي بين الواقع والتحديات "، المجلة الجزائرية للمالية العامة ع04 / 2014- ص115.
11- كياري فاطمة الزهراء :" نفس المرجع " – ص116.
12- David flacher et Dominique plitopn : « économie de la connaissance ,la découverte n30 ,2007-p03.
13- جمال حريري: " قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية حالة الجزائر 1996- 2000"، جامعة الشلف 2012- ص126.
14- صدوقي غريسي : " تحليل القدرات التنافسية لصناعة الادوية في الجزائر في ظل التغيرات العالمية الجديدة دراسة مجمع صيدال "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جتمعة تلمسان 2016- ص 214.